



## المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السلطة المدرسية وعملية صنع ثقافة ديمقراطية

اسم الكاتب: م.م. رعد قاسم صالح

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1938>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 23:21 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



## "السلطة المدرسية"

### وعملية صنع ثقافة الديمقراطية

المدرس المساعد

رعد قاسم صالح<sup>(١)</sup>

#### المقدمة

لعل المشكل التعليمي او الازمة التربوية قد اصبحت تحتل مكان الصدارة في الخطاب الثقافي للمجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية، وبالذات مجتمعات التنوع العرقي والمذهبي، والازمة لا تشكل فقط مجالاً لبروز ثقافات فرعية عرقية ومذهبية متفردة، بل لأنها تعكس الى حد كبير طرح عالم من الخيارات الغير منسجمة امام المعنيين برسم وتخطيط واتخاذ القرار التربوي والسياسي والاقتصادي والامن، وحيث ان خيار الديمقراطية الذي تبنته العديد من شعوب العالم مؤخرًا ومنها شعوب منطقة الشرق الاوسط، يواجه تحدي "الفشل السريع" لغياب الاسس الاجتماعية والثقافية وسائل الوعي التي تتطلبها المراحل لعملية البناء الديمقراطي.

فالمستوى السياسي للديمقراطية المتمثل بحرية الاقتراع واختيار ممثلي الشعب، الحق كامل الديمقراطية وبالذات عند وصول افرادا "للبرلمان" لا يستطيعون الخروج من نواتج فكر وثقافة العرق او المذهب، كذلك المستوى الدستوري الذي يشكل الاطار القانوني للديمقراطية وما يتضمنه من قواعد تنظم حقوق التعبير والمساواة والتنظيم التي لتداول السلطة وواجباتها ومراقبتها، فهو ايضا لا يحقق المجتمع الديمقراطي حسب الفكر والثقافة الليبرالية للفرد خارج مظاهر القهر والعوز والاضطهاد المادي المعنوي، ومن ذلك نجد ان تطبيق المستوى السياسي والدستوري فقط دون وجود ثقافة ديمقراطية مواكبة لهما، قد يظهر قوى سياسية قبلية وطائفية تمسك السلطة ومع الوقت تتسبب العملية الديمقراطية برمتها، قد يساعدها في ذلك القراءة التقليدية السطحية للموروث الثقافي الغير متجدد، والذي ياخذ بنظر شكلا تشائمية في الجانب العربي الاسلامي حول "مستقبل الديمقراطية" مفادها ان الثقافة العربية الاسلامية "تسبب ما يعادي الديمقراطية" في ينابيعها التي هيأت الناس والحياة في المجتمعات العربية والاسلامية لقبول الاستبداد<sup>(١)</sup> لغياب افكار حول الحكم الدستوري والتمثيل

<sup>(١)</sup> تدور في كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

د. فؤاد عبد الله، قراءة في اوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية - مركز دراسات العصور العربية - بيروت - تموز ٢٠٠٥ ص ١٧.

النيابي في مفرداتها. اضافة الى ضغوط البيئة النفسية الراضية لكل ما هو غربي لبعض بسبب ملايسات التاريخ المتعلقة بالحروب الصليبية والاستعمار العسكري الغربي المباشر للبلدان العربية الاسلامية لذلك عم الحديث عن مدى وحدود اسهام النظام التربوي التعليمي ثقافة وممارسة في "صنع ثقافة" انسجام وتتأغم لتركيبات الذهنيات الغير متطابقة لرفعها باتجاه الرقي الحضاري، ولتمكين المجتمع من تجاوز تحديات "البناء الديمقراطي" من الجانب المعنوي في التعليم والثقافة، والتحديات المعاصرة في التخلف الاقتصادي والعلمي ومخاطر البيئة والامن، أي عملية دمج سلامة تنفيذ الهدف الديمقراطي بالاطار الوطني والغايات العليا للشعب، ومن هنا برزت بصورة اكبر أهمية تفعيل دور "السلطة المدرسية" من المراحل الابتدائية وحتى المعاهد والجامعات في عملية "صنع ثقافة الديمقراطية"، ومن هنا ايضا تعمقت فكرة تحويل الشعب لهذه السلطة بهذه المهمة الشاقة مع ضرورة تبوئها المكانة الاعتبارية والقانونية ليس بالشكل الذي تتمتع به "السلطة الرابعة" فحسب بل تتقدم عليها لاسباب ودوافع سنتطرق لها في بحثنا هذا الذي سيتضمن مباحث اولها عن سوسيولوجية "السلطة المدرسية" التي تؤهلها لعملية صنع الثقافة كما سيأتي التطرق اليها في المبحث الثاني وفي المبحث الثالث يتضمن محاولة لبيان الاهلية الوظيفية والاخلاقية لتقدم المكانة الاعتبارية والقانونية "للسلطة المدرسية" على سلطة الاعلام والصحافة "السلطة الرابعة".

### المبحث الاول

#### سوسيولوجية السلطة المدرسية

ونقصد هنا بالتنظيم المؤسساتي التربوي التعليمي من المراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية وصولا الى المعاهد والجامعات، واي نظم وتشكيلات متكونة معها في الطبيعة الوظيفية المهنية المؤثرة في حركة الانشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للهزم الاجتماعي. بمعنى اخر القوى المؤثرة في "المجتمع السياسي".

#### المطلب الاول: الثقافة "والسلطة المدرسية"

ان تخلف مستويات التعليم وانتشار الجهل يسحب معه تخلفا ثقافيا يعبر عنه بالمستويات الاقتصادية والعلمية والسياسية ويشكل في اطاره العام تخلفا حضاريا وسنجد هذه القراءة في التعريف الثقافي ضمن الاطار الحضاري "لاين حيدر" (١٣٣٢-١٤٠٦م، حيث عرف الثقافة (انها التعليم والممارسة والاكتساب "واعمال

والرعاية والذوق، واساليب التعامل التي تزداد رقيا برقي الدولة، وتهذيب الحضارة<sup>(٢)</sup> وتجد هذه القراءة لدى علماء الانثروبولوجيا امثال بورنيزلو مالينوفسكي Bronis law Malinowski ١٨٨٤ - ١٩٤٢م فعرفها (الثقافة تشمل مصنوعات الانسان والسلع، والعمليات الفنية " التقنية " والافكار والعبادات والقيم) وتعمل الثقافة في رأي مالينوفسكي على تلبية حاجات الانسان<sup>(٣)</sup> بـ(وظائف الرزق وحاجات المعاش)<sup>(٤)</sup> ونجد هنا المعنى لدى العالم الانكليزي ادوارد تايلور Edward Tylar ١٨٣٢ - ١٩١٧م عرفها (الثقافة او المدنية Culture or Cirlization في ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والعرض واي القدرات او عادات اخرى كتسبها الانسان كعضو في مجتمع<sup>(٥)</sup>) وايضا نجد هذا التعريف في معجم اكسفور المختصر Shorter oxford English، واخرون استعملوها على نحو الثقافة المدنية. وان استقرار المستوى السياسي والامني رتب تطور النظم والتشكيلات التعليمية لتسحب معها التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي فظهر جيل جديد يعيد هذه القراءات بصياغة متطورة في الغرب . نجدها في تعاريف علماء الانثروبولوجية معاصرين امثال كيفورد كيرتز Clifford Geertz فنظر الى الثقافة على انها "اله سيط" ولم ينظر الى الثقافة بوصفها مركبات من انماط سلوك محددة، وانما كمجموعة من برامج السلوك والقدرات على التحكم في تصرفات الانسان ويشترط عالم الاجتماع البريطاني المعاصر بيتر وورسلي Peter Worsley على تراكم والمعارف في الثقافة تطور والابداع<sup>(٦)</sup> واكد العديد غيره على هذا الشرط، شرط الغاية او الهدف من وجود ثقافة المتطورة لتطور المجتمع نحو تحقيق غاياته وحقوق الافراد فيه، واكد على عدم الاعراف في الروحانيات او للاسراف في الماديات، أي شرط التوازن بين المقوم المدني للمدنية والمقوم المعنوي للحضارة، كذلك على التوازن بين حقوق الفرد اداة ثقافة ووسيلتها و"سلطان المواطنة" بيد ان الجميع من الباحثين والمفكرين اجتمعوا على اهمية التعليم بصفته عنصرا اساسيا في اكتساب الثقافة ، وبالذات فسي الوقت المعاصر حيث اصبحت معظم جوانب الثقافة المتطورة تتميز بدرجة عالية من التعقيد والقدرة ، فكلما تطورت الثقافة وازدادت تعقيدات مكوناتها احتاج اكتسابها وتطويرها والابداع فيها الى مستوى اعلى من التعليم والتدريب ومن هنا اكتسبت "السلطة

بي لدى  
سكري  
اسماء  
كيبات  
جوز  
المانية  
تتغير  
سورة  
معاهد  
خوير  
القانونية  
دوافع  
سلطة  
الثاني  
لمكانة  
لسلطة

بتدائية  
تعاونية  
العلمية  
مجتمع

م بتحف  
نصار  
خلد  
بال فكر

محمد المهدي الحباني - تاريخ ابن خلدون - المكتبة التجارية الكبرى - بناس ونطوان ج ١

١٩٣ - المقدمة .

١. احمد سالم الاحمر-المنقذ العربي-واقعة ودورة-دراسات عربية العدد ٧ لسنة ١٩٩٠ ص ٦ .

٢. محمد المهدي الجنابي- المصدر نفسه ص ٢ .

٣. احمد سالم الاحمر - المصدر نفسه ص ٥ .

٤. احمد سالم الاحمر ، مصدر سبق ذكره ص ٨ .

المدرسية" اهميتها كحاجة لضرورة اجتماعية على اعتبار ان المجتمع هو  
الانشطة السياسية والاقتصادية والعلمية وهذه الحاجة تزداد عمقا واتساعا في  
الديمقراطي الذي يشكل بحد ذاته تغيرا تطوريا نحو الرقي الحضاري.

### المطلب الثاني: الممارسة الجدلية "للسلطة المدرسية"

يعتبر مفهوم السلطة من اكثر المفاهيم التي تتعرض باستمرار  
والاختزال، وخاصة في النظم الشمولية، فكثيرا ما يقع السلطة في المستوى  
الدولي، بينما تتواجد في المجتمع المدني اجهزة سلطوية" الصحافة والاعلام  
المنظمات غير الحكومية N.G.O، الاحزاب، جماعات الضغط، الجامعات  
تأخذ دورا مؤثرا بموجب حجم المتأثرين بها وعمقها الزمني، ووظيفتها الاساسية  
عادة ما تكون "الاقناع Occulte" بغية تثبيت دعائم النظام السياسي القائم، وهذا  
المشروعية على وجوده، بمعنى تحويل السيطرة Domination الى نظام  
متغلغل بالهرم الاجتماعي كله<sup>(٧)</sup> ففي الانظمة الشمولية المؤسسات التربوية  
عن طريق استدامه نشر مجموعة خاصة من القيم والمفاهيم والاهداف لتحويل  
مستقرات في مدركات الافراد بغية ترسيخ السلطة السياسية لهذه الانظمة، فالهدف  
التربوية والتعليمية لا سلطة لها، فهي ذاتية في السلطة الدولية، ولكننا لانحصر  
نفسه في الانظمة الديمقراطية الغير شمولية فقد تساعد على ترسيخ السلطة او  
او تقومها بعد تقييمها. وبهذا المتطور يرتبط المفهوم السوسيولوجي للسلطة  
الممارسة والثقافة، لان حصر السلطة في جانبها السيطري للحكومة ينتهي بنا  
مفهومها وافراغه من محتواه السوسيولوجي الحقيقي العملي الذي يعتر الدولة  
منتجة تمر عبر الجسم الاجتماعي، تتأثر وتؤثر به بموجب القواعد الديمقراطية  
التنظيمية التربوية لجميع اعضاء الجسم الاجتماعي، اما الاستبدادية فهي  
وتكليف قسري للهرم الاجتماعي لمصلحة الفئة او الحزب الواحد الماسك  
السلطة.

وبذلك يكون الجسم الاجتماعي "بصحة وعافية" ومستعد للتطور كلما كان  
التعليم المنظم كبيرا، وهنا نستذكر مقولة دانتون الشهيرة "بعد الخبر التعليمي  
الشعب الاولي"<sup>(٨)</sup> ولا وجود لتعليم منظم دون وجود مؤسسات بنوية تربوية ذات  
قانونية واعتبارية لها حضورها السلطوي المؤثر والفاعل ووفق المبادئ الديمقراطية  
التالية:

(٧) لمزيد من المعلومات انظر - داحسان محمد الحسن - مظاهر التخلف واسبابه في  
العربي - دراسات عربية العدد ١ لسنة ١٩٨٩ ص ٣٤ .

(٨) غاستون بوتول - سوسيولوجيا السياسية - منشورات عويدات - بيروت ١٩٧٤ ص ١٧٧ .

١. التعبير عن خيار الشعب في تبني الفلسفة الديمقراطية في العملية التربوية التعليمية.
٢. التوازن بين حقوق الافراد والانسان وحقوق وواجبات المواطنة.
٣. التنشئة العلمية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية لاندماج الفرد في الجماعة كعضو مبدع.
٤. الترابط العضوي بين "السلطة المدرسية" والمجتمع على اعتبار ان الاخير هو الذي عهد بمسؤولية نشر تقاليده وقيمه وغاياته "للسلطة المدرسية". وفي هذا السياق ماذا يكون دور عميد الكلية ومعاونيه او مدير المدرسة ومساعديه؟ انهم ممثلوا السلطة المدرسية، وهم يلعبون دور الوسيط في ظل النظام الديمقراطي مع مجاميع المتعلمين ، فباستطاعتهم ان يؤمنوا الحماية ضد أي مظاهر للتحرف والانحراف عن مسارات العملية التربوية الموضوعية الاخلاقية التطورية الهادفة لخدمة المجتمع. وان يجعلوا هذه العملية مألوفة في متناول الجميع، لها حجمها وبراهينها وقابليتها للمناقشة وابداء الرأي، وهنا تكمن اهمية سلطة المدرسة او هشاشتها، فهي سلطة ان حافظت على الديمقراطية في وظيفتها واهدافها، وتنتقي عنها هذه الصفة السلطوية ان سايرت النظام السياسي لأنها ستكون في هذه الحالة هيئة او مؤسسة ذاتية وتابعة وذيلية للسلطة الدولية، فسر<sup>(٩)</sup> سلطتها نابع من الجو الديمقراطي الذي تعيش فيه وتساهم في بنائه، وهذا يقودنا الى شرط توفر الحرية الشخصية للشخص الخاضع لها، وهنا تظهر الموازنة بين السلطة التي تمارس والحرية التي تخضع واذا مارست الافراط في تبني وجهة نظر دون غيرها، ومارست فرضها.
٥. سنجدها تابعة عند حزب معي، او تحت مظلة اعلامية معينة، وسيكون منهج تربيتها كالتربية داخل العائلة الواحدة، او القبيلة الواحدة، او صيغة المتعلم<sup>(١٠)</sup> والمعلم الخصوصي، وسيكون بعيدة عن خلق وتطور ثقافة عامسة شاملة حيادية لا شخصية وبالتالي تفقد مقومات ممارسة التأثير على الجميع.

٩. غستون بوتول - سوسولوجيا السياسة - منشورات عويدات - بيروت ١٩٧٤ ص ١٧٧ .  
١٠. غمتان سناويل - اية غايات تنشدها المدرسة - ترجمة محمد ميلاد - الثقافة العالمية - الكويت  
١٢٣ لسنة ٢٠٠٥ ص ١٢ .

## المطلب الثالث: السلطة المدرسية والصالح العام

من المفروض وجود مصلحة اساسية عامة متصلة في المجتمع هي فوق كل المصالح الاخرى للاطراف المعنية بالعملية الديمقراطية، هذه المصلحة متعلقة بدرجة عالية من وجود العقلانية للاقتناع بها وان صياغتها وتقييمها يتطلب كسب جماع الخلافات، والسلطة المدرسية هي من اكثر المؤسسات المدنية التي تعلق على التحزب وتستطيع ان تتجرد من حيث المبدأ ومن حيث الوظيفة عن النضرة المصلحة والمرحلية بين المصالح والقيم المتصارعة قدر ما يستطيع ممثلوها في اخلاص للحقيقة المجردة والمضامين المنهجية الموضوعية وبلغة الارقام. ولا بد ان يكون الاساتذة والمدرسون بالنسبة الى المجتمع سلطة تقف خارج الصراع السياسي او الطبقي او العقائدي، فهي تقف دائماً مع الصالح العام، او المصلحة العامة لانها راعية للثقافة العامة الحيادية، وتعلن عن موقفها وتوصياتها بخصوص الاعمال التي تقوم بها الحكومات او التي ستقوم بها، بالقدر الذي يتعلق بالصالح العام من خلال النظر الايجابي او السلبي بالتعليم والتربية والثقافة المتفق عليها من قبل اغلبية الشعب والتي نالت الرعاية والاحترام من قبل ممثلي الشعب في البرلمان جميعهم.

ولا يعني هذا تجرد العضو في "السلطة المدرسية" من كل مواقفه الشخصية، بل ان "السلطة المدرسية" ستساعد هذا العضو على الساهمة في سحب رؤيته الضيقة الخاصة الى اطار الصالح العام في البناء الديمقراطي، وبذلك سيخرج سلوكه من السلوك الحزبي الخاص الى السلوك الحضاري الواسع<sup>(١١)</sup>.

فتجارب المدارس الدينية والمدارس العمالية والمدارس الحزبية، ومدارس النخبة من الاثرياء، كلها كانت عاملاً في تلكا وتعثر التقدم الديمقراطي خاصة في مستواها الاجتماعي، وهذا مايفسر ظهور الصراعات الدينية والطبقية والاضطرابات الطلابية وتفشي مظاهر الجريمة المنظمة والعنف وتعاطي المخدرات والبطالة في مجتمعات اقدم الديمقراطيات في اوربا الغربية والقارة الامريكية، وكلها مظاهر تدعو للضرر بمعنى "الصالح العام" ومستويات الرقي للحضارة، ولو قدر "للسلطة المدرسية" المعنية بالفكر والفعل من احتواء اكبر عدد ممكن من الافراد بعيداً عن قيود تلكا الدراسة، ومصاعب تمويل المدارس والجامعات، وتدخلات السلطة التنفيذية والاحزاب والصحافة المشبوهة، وضغوطات الكنائس والمؤسسات الدينية، لساهمت بقدر اوسع في عمليات "التطهير والتهديب" لسلوك الافراد نحو السلوك الحضاري السذي فوالفهم الدقيق لمعنى "الصالح العام" المستند على احترام قيم الحرية والمساواة واحترام الابداع والتطوير واحترام الاخرين من خلال احترام القانون المتفق عليه، والمحافظة

(١١) انظر ادواردس. بانفلير - السلوك الحضاري والمواطنة - ترجمة سمير عزت نصار، دار النشر والتوزيع - عمان ١٩٩٥ ص ص ٢٥-٢٦ .

خلال احترام الحقيقة الانسانية واحترام حقوق الانسان وحقوق البيئة وعدم الاضرار بها "لأنها ملكية عامة" بمعنى اخر ان الفكر الديمقراطي الذي ركز على الحقوق الطبيعية المتصلة في كل كائن بشري "الحقوق المدنية والسياسية" والذي رتب بان يكون الفرد سيد الموقف وليس المجتمع الذي اعتبره جزءا مكتسبا والفرد جزءا طبيعيا، وهنا تلعب المؤسسة التربوية دورا حيويا في خلق توازن بين الحقوق الطبيعية للفرد والحقوق الغير طبيعية للمواطنة من خلال الصالح العام" فاذا كانت المواطنة "Citizenship" تعني العلاقة بين الفرد والدولة في اطار قانون تلك الدولة، وتتضمن هذه العلاقة مضامين الحقوق والواجبات لكلا الطرفين<sup>(١٢)</sup> واذا كانت الجنسية رمز لهذه المواطنة فهي في الدولة الغير ديمقراطية تكون مجرد "تأبعية" لا يكون هنالك شكلا واضحا للحقوق ولا شكلا واضحا للواجبات، اما في الدولة الديمقراطية فهنالك شكلا واضحا للواجبات وللحقوق، لان مفهوم المواطنة فيها واضح دستوريا وثقافيا ويعامل جميع اعضاء المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي او الطائفي او العرقي او الثقافي او أي وجه من اوجه التنوع بين الافراد والجماعات فان "السلطة المدرسية" بالتعاون مع المؤسسات الديمقراطية الاخرى تستطيع ازالة أي توتر بين المواطنة وحقوق الانسان وعملية البناء الديمقراطي من خلال زرع قيم الالتزام والابداع في العمل وفي البحث وفي التقويم، لاعداد جيل عالي الكفاءة والمقدرة ليساهم في عمل المؤسسات المعنية بصيانة البيئة والمؤسسات المعنية بتطوير وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، والمؤسسات المعنية بتطوير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، والمؤسسات المعنية بالاعمار والبناء والاسكان. والمؤسسات المعنية بتنشيط العمل الصناعي والتجاري، فكلها مضامين تعبر عن الصالح العام" ولكن بمفهوم حيوي وفعال.

### المبحث الثاني

#### السلطة المدرسية وعملية صنع الثقافة

ام المشكلات في حياتنا الفكرية في محاولة التوفيق بين تراث الماضي وثقافة الحاضر، فمن تراث الماضي تتكون الشخصية الفريدة التي تتميز بها امة من سائر الامم، ومن ثقافة الحاضر تستمد عناصر البقاء والدوام في معترك البيئة الدولية، فهل من سبل الى التقاء الطرفين في مركب واحد، يزيل ما بينهما من التباس؟ ولا نريدها مزيج من عنصرين مختلفين كمركب "الايبيوكسيد" لان ذلك سينسف البناء الديمقراطي اعلام عاجلا، نريد توليف نسيج ثقافي منسجم نستطيع ان نطلق عليه "الثقافة

علي خليفة الكواري- مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية- بحث مقدم الى اللقاء السنوي لدراسات الديمقراطية في البلدان العربية - جامعة اكسفورد ٢٦/٨/٢٠٠٠ ص ١١٧ .

الجديدة" التي تكون مصدرا سوسولوجيا" للسلطة السياسية "والسلطة المدرسية" تحضر النظام السياسي ونجاح عملية البناء الديمقراطي.

نعلم هنالك اشكالية ، وهنالك صعوبات، بيد ان المعنى الحضاري للتطور من قابليته على تخطي المشاكل، فقد شهدناها عند العرب الاقدمين في محاولتهم لترقية بين العقل والنقل، والعقل عندئذ هو رمز لفلسفة اليونان، والنقل رمز لاحكام الشريعة وشهدناها عند مفكري الغرب ابان العصور الوسطى في قيامهم بالمحاولة في شهدناها في النهضة الاوربية حين حاول اعلامها الجمع بين النهضة العلمية والقرابة الكلاسيكي الذي ابتغوه عن اسلامهم الرومان واليونان والكنيسة، كما شهدناها في روسيا القرن التاسع عشر بين الثقافة السلافية الخالصة وثقافة غربي اوريا، وبعدها في تركيا اتاتورك وحاليا في دول الخليج العربي ومصر ودول حوض البحر



## المطلب الثاني: الثقافة "أداة ضبط"

الثقافة الواجب توفرها وتداولها في عملية بناء وترضي الديمقراطية هي ثقافة رموز منظمة تعمل على توجيه الفعل، وتوجيه العناصر الذاتية لشخصية الفاعل وفي نفس الوقت تقوم وتقيم الانماط المؤسسة للانظمة الاجتماعية، وهنا تكون الثقافة تصورات للأفكار والمعتقدات والرموز التعبيرية ومعايير قيمية مشتركة تجعلها المؤسسة التربوية والتعليمية قابلة للتعلم والانتقال والانتشار بصورة مسيطر عليها داخل الهرم الاجتماعي من قبل ممثلي الشعب لتحدث تفاعل موجه لخدمة الانشطة الاقتصادية والسياسية والعلمية، وهذا يقربنا من تعريف البراغماتيين باختراع الثقافة الى الاصناف والتقييم والتعديل وتطبيق عليها الطريقة العلمية كما تطبق على اية ظاهرة اخرى (١٧) ان المهم هنا هو تحقيق اعلى قدر ممكن من وصل الماضي بالحاضر وامكانية الصل المستقبلي لسلامة مسار تجدد العملية الديمقراطية، ولتحقيق ذلك نجد ان المؤسسة التربوية والتعليمية التي تمعن بالالتزام بالموضوعية العلمية انما تساعد في توفير سليم للديمقراطية لان المعرفة العلمية بوصفها معرفة محايدة تنطلق اساسا من موقف الموضوعي، حيث يقوم العضو في المؤسسة التربوية بجمع حقائق وبيانات تعبر بظواهر او وقائع او مشكلات محددة، ثم يصنفها ويحلها ويفسرها، ويستخلص النتائج اذا ما تمت اعادة نفس العمليات في ظروف متشابهة، ملتزم بمناهج البحث العلمي المحايدة التي تبعده عن تأثير العوامل الذاتية والتحيز وتحميه من مضبة الانتماء والصراعات السياسية والايولوجية.

وبغض النظر عن قصور الاتجاهات الوضعية التي تفتقر مهما كانت درجة موضوعيتها الى النظرة الشمولية، لكن الاضرار لمعاييرها في معظمها اقل خطرا من الاضرار المتتالية على استخدام المعايير القنوية والحزبية الضيقة. والمعايير الموضوعية المحايدة المكثفة لحل المشكلات التي تعاني منها عملية بناء الديمقراطية تساعد النظام السياسي الدستوري على تلافي بعض نواحي قصور والاطالة في عمره، وفي نفس الوقت تلفت الانتباه الى ضرورة معالجة مشكلات الاجتماعية في الهرم الاجتماعي، في مضامين الاقتصاد والصناعة والعلوم والادب والتنظيم الاسري... الخ.

وبذلك نحصل على "أداة" تقييم سليمة لتفسير الظواهر الاجتماعية والسلبية منها والايجابية دون علو او اسراف او انحياز (١٨).

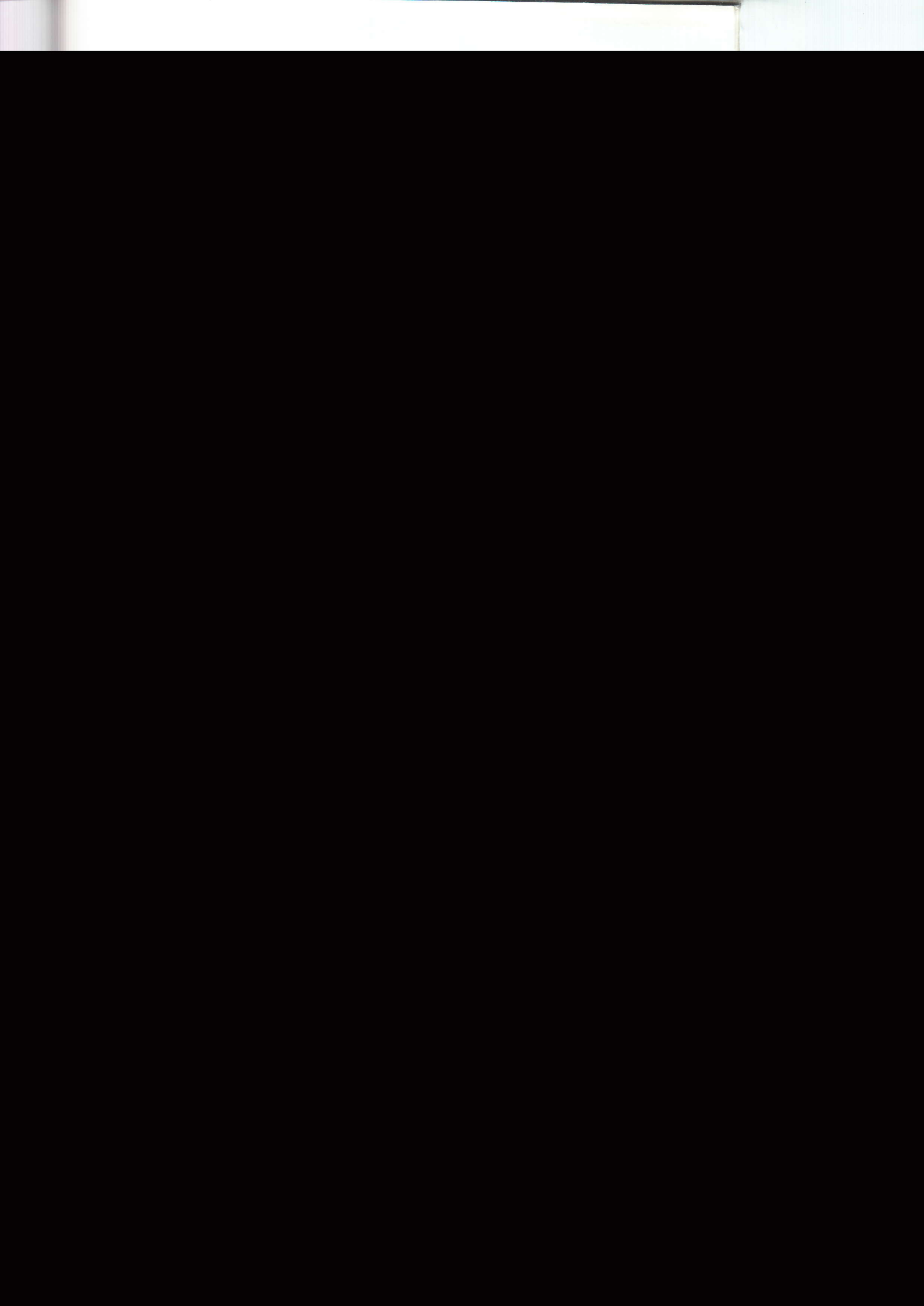
(١٧) اد. عبد الراضي ابراهيم - مصدر سبق ذكره ص ١١٥ .

(١٨) د. احمد سالم الاحمر - مصدر سبق ذكره ص ١٠ .

مطلب الثالث: الثقافة "اداة نقد علمية ثقافية"

السلطة المدرسية: هي الجهة المؤهلة لفرز فئة لممارسة التقيد العلمي الثقافي الديمقراطية تمتلك مواصفات خاصة اهمها:

١. القدرة على التأثير في المجتمع
٢. التعليم الرفيع المستوى
٣. التعامل مع الافكار المجردة وتوليدها والتوليف بينها
٤. الحياد الاجتماعي والسياسي
٥. الابداع
٦. الالتزام بالقيم الرفيعة
٧. المقدرة على تبني المواقف الانتقادية تجاه افكارها هي وافكار مختلف



الجهات الحيادية التربوية في فرنسا عام ١٩٦٥م، والتي انتشرت في العالم الغربي وضغطت على انظمتها السياسية، حتى أقر المجلس الأوربي بالأجماع في ٢٥ ك ٢ ١٩٧٠م وثيقة عن الصحافة وعلاقتها بحقوق الإنسان، وتبنت استقلال التحرير<sup>(٢١)</sup> وأكدت بعد ذلك وثائق ومقررات عديدة على ضرورة تقلص تدخل الدولة وسيطرة اصحاب الصحف على التحرير حتى تركز مفهوم استقلالية التحرير والفريق الذي يعاونه وتحمل مسؤوليتهم الكاملة عما ينشرونه. واخذت أهمية استقلال الصحافة وانتشارها بالانتساع كما "نوعا مع اتساع انتشار الافكار الديمقراطية ومسائل حقوق الانسان، بيد ان دورها الفاعل والمؤثر اتسع صورة ملحوظة بعد ثورة الاتصالات وتبادل المعلومات، واخذت دور الصحافة والاعلام تاخذ مكانة مرموقة في العلاقات الدولية في وهذا الذي اعطاها بعدا سياسيا ناليا، فالصحافة والاعلام تجدها حاضرة وعليها تركيز واهتمام في معظم المؤتمرات واللقاءات الدولية وفي معظم المشاكل الدولية والاقليمية والمحلية وتستطيع ان تكون غطا في اتجاه القرار السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي المتخذ من قبل اصحاب القرار، وهذا ادى الى اتساع رقعة المهتمين لاشباع رغباتهم او متطلبات عملهم الحصول على المعلومات واخبار الاحداث وحقائق ما يجري، وبموجب هذا الهدف حثت الصحافة مكانة "السلطة الرابعة" واتسم عملها:

١. المنهجية والتخطيط
٢. رد الفعل السريع والمكثف
٣. خلق الشحنات المزدوجة ( الاستفزاز وشد الانتباه )
٤. الانفتاح والشمولية<sup>(٢٢)</sup>
٥. طرح قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان ومسائل حقوق وواجبات المواطنة ولهذا نجد جميع المسؤولين يؤكدون على حضور الصحافة في انشطتهم على اعتبار انهم يعبرون عن ايمانهم "بحق الفرد بالاعلام" من خلال الصحافة، لان ذلك اعتبر ركيزة من ركائز البناء الديمقراطي.

٢١ - قيب غابار - تقنية الصحافة - منشورات عويدات - بيروت ١٩٨٣ ص ٣ .  
٢٢ - مزيد من المعلومات انظر د. حامد ربيع - الحرب النفسية في الوطن العربي - طباعة الدار  
- بغداد ١٩٨٩ ص ٩٧ .

## المطلب الثاني: في تقييم "السلطة الرابعة"

السؤال هنا، هل وفرت الظروف والمتغيرات الموضوعية محافظة الصحافة على النمط الديمقراطي في مسار وظيفتها في سكة الحقيقة والموضوعية؟ للاجابة على هذا التسائل لابد ممن ذكر الملاحظات التالية:

الملاحظة الاولى: وهي المتعلقة بمسائل اللعبة الانتخابية السياسية نجد ان التطور الاجتماعي متعلق بنمو التعليم وبنضج الوعي العقلي والحسي للأفراد، واخذ الفرد يستوعب مسائل حقوق الانسان وحقه الديمقراطي السياسي في اختيار ممثليه واستوعب الوظيفة الدستورية لمبدأ الفصل بين السلطات وقواعد اللعبة الانتخابية وبذلك امتلك المقدره الذهنية لتقييم المستوى السياسي والمستوى الدستوري والمستوى الليبرالي والاجتماعي للديمقراطية، وامتلك القدرة التحليلية للتمييز بين المعايير الديمقراطية والمعايير الاخلاقية والمعايير النفعية والمصالح الفئوية، وعلى الصعيد المحلي، نستطيع ان نجسد الانحراف الذي اكتشفه الفرد في مسار الصحافة من خلال القولية السياسية: والقولية هي قيام الصحف والاعلام المنحرف عن حق الفرد بالاعلام الصحيح؟ بفرض مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والقيم السياسية التي تنتمي الى عقيدة واحدة، يهدف تكوين اتجاه عام راسخ في ذهنيات الافراد الخاضعين لاستلام الارسال الاعلامي، بغية تحقيق قوة بشرية تساندها في الانتخابات دون التركيز على الحقائق كما هي وبذلك تشوش على حركة الفرد باتجاه ممارسة حرة الاختيار الصحيح من خلال:

- ١- عمليات غسل المخ.
- ٢- تسميم الافكار.
- ٣- تزيف الحقائق.
- ٤- توسيع الشحنات الافةالية.
- ٥- حصر الاهتمام في زاوية خيار واحد وحجم نقاط القوة<sup>(٢٢)</sup> في الخيارات الاخرى.

وهي بذلك تنسق مبادئ الديمقراطية في حرية الاختيار وحرية التعبير وتقبل الراي الاخر وهذه السياسة الاعلامية مارسنها معظم الاحزاب الشيوعية والانظمة الاستبدادية، ولعل تجربة ستالين في الاتحاد السوفيتي السابق وتجربة هتلر في المانيا النازية دليلان على هذه التجربة التي قوضت عناصر الحركة لقطاع للمجتمعات المتحضرة فيها، وقد نجد مثل هذه السياسة "القولية" تمارس الان في الدول من الدول بشكل علني او خفي تحت ضغط التطلعات الانسانية ضد التمييز العنصري

(٢٢) المصدر نفسه ص ٣٦ .

و ضد القهر الفكري و ضد الاستبداد، و لذلك نجد الفرد في هذه المجتمعات يملك و جهان<sup>(٢٤)</sup>، و وجه يتعامل به مع المجتمع المحلي و الدولي باعتباراه فرد يؤمن بالديمقراطية، و وجه يتعامل به مع جماعته التي تسعى لتسلم السلطة بوسائل تزييف الحقائق و الوقائع.

الملاحظة الثانية: وهي المتعلقة بمسائل الربح و الخسارة "فبعد الثورة العلمية لتكنولوجية تحول الاعلام الى صناعة، و بات اقتصاد الاعلام من اكبر الاستثمارات المحلية و الدولية التي تسجل ارباحا هائلة" تقدر معاملات صناعة الاتصالات الاعلامية عام ١٩٩٥ بالف مليار دولار<sup>(٢٥)</sup> و من الواضح ان مكانة الصحافة في المجتمع المالي فتح شهيات العاملين فيها الى الشهرة و الكسب غي المشروع، ففيها الاغراءات المالية و منافذ الشهرة، و فيها ايضا منافذ غسل الاموال و تجميل و تلوين الصور السياسية المشبوهة و فيها امتيازات تدخل السفارات الاجنبية و الاجهزة الاخبارية التابعة لها، و لذلك تشكلت مجاميع من "الاعلاميون المرتزقة"<sup>(٢٦)</sup> و من ذلك ايضا اتسعت ظواهر الكذب بالكلمة المسموعة و المكتوبة و تهديد مصادر المعلومات الحقيقية، و سرعة نقل الشائعات البعيدة عن الواقع، و تبرير آراء و تهميش آراء... الخ.

الملاحظة الثالثة: المتعلقة بالبعد الاعلامي السياسي الخارجي للاعلام المحلي، و بسبب التطور التقني للصحافة، مثل اعداد الخبر و عرضه، و السبق الصحفي، و المقابلات و التقارير، و البحوث، و اعداد المراسلين و تسهيل تنقلهم للاخبار، و اخراجها، و التعامل و التفاعل الكثيف بين وكالات الانباء العالمية و تفعيل النشاطات الاعلامية للحقيقات و السفارات الاجنبية<sup>(٢٧)</sup> اخذ الاعلام المحلي ذو البعد الاقليمي و الدولي يظلم بدور مهم و مؤثر لخدمة اهداف سياسية اقليمية و دولية في الاراضي الوطنية لثورة ما<sup>(٢٨)</sup> و وفق مصالح و منافع تلك القوى الاقليمية و الدولية و بعيدا عن المصالح الوطنية، الامر الذي يتطلب نزييف الحقائق و خلق الازمات و تهميش دور القوى الوطنية و ذلك يشكل انحرافا عن الشرعية الواجب توفرها في الصحافة المحلية و هي التعبير عن حق الفرد في الحصول على الحقائق و الوقائع و كل ما من شأنه ان يعبر عن مصلحته، و كل ذلك يصب في تهديد قيام او بقاء و تقدم البناء الديمقراطي.

٢٤. اد عبد الراهي ابراهيم . مصدر سبق ذكره ص ٦٨ .  
٢٥. محمد شومان - عولمة و مستقبل الاعلام العربي - عالم الفكر العدد ٢ لسنة ١٩٩٩ ص ١٦٣ .  
٢٦. حسين سعد - الاعلام و الاخلاق - المستقبل العربي العدد ٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦ ص ٦٩ .  
٢٧. قليب غايار - مصدر سبق ذكره ص ١٨ .  
٢٨. ماجد الحلواني - مدخل الى الاذاعات الموجهة - دار الفكر العربي ط١ الكويت ١٨٣ ص ١٣ .

## المطلب الثالث: السلطة المدرسية ومسؤولية التقويم

السؤال الآخر هنا، من هي الجهة المهيئة أكثر من غيرها لتهديب لبقاعات هذا الكم الهائل المرسل من الاخبار السمعية والمرئية والمكتوبة على ذم الأفراد؟ إن أغلب العاملين في الصحافة والاعلام هم اصلا من خريجي المؤسسات التربوية والتعليمية، بيد ان طبيعة العمل المهني فيها ينحرف عن طبيعة العمل للمؤسسات التعليمية، وان ممارسة التهذيب والتقويم من قبل السلطة المدرسية على الصحافة هو عملية لاستمرار مسؤوليتها الموكلة لها بموجب الارادة الجماعية في التنشئة والاعداد البشري، والتربية السياسية.

اولا: في التنشئة والاعداد البشري: هي اعداد الفرد منذ الصغر بواسطة التربية والتعليم والتثقيف للمشاركة الفعالة مع الجماعة بعد تحقيق الذات لتجعله مبدعا في النشاطات الاجتماعية ومنها الصحافة، والسياسة بصفته مشاركا في صنع وتقييم القرار، والاقتصادية بصفته منتج وموجه لتطوير الانتاج والانشطة الاقتصادية الاخرى، على اساس من الاداب والاعراف والقواعد والقيم والاهداف التي عليها والتي تحظى بتأييد ممثلي الشعب في البرلمان او الجمعية الوطنية، فهي عملية انتخاب طبيعي وتدرج علمي لتكييف الفرد مع الجماعة والحكومة والمؤسسات الاخرى من خلال:

- أ. منحه المهارات عن طريق التعليم.
- ب. منحه المعارف الافتراضية والفكرية Cognitive Assumtion.
- ج. ابراز الاتجاهات Attitudes اتجاه ذاته الذي يشكل من خلال خبرته المتكبرة ويستمر بالتكوين مع التهذيب والتقويم من خلال التعليم.
- د. المبادئ الخلقية Values and moral Principles لترسيخ ضرورة الالتزام بالاخلاق العامة، كقول الصدق والدقة<sup>(٢٩)</sup>.
- هـ. العادات السلوكية Behavioral Habits التي تليق بالحقيقة الانسانية في التصرف والاستيعاب والذكر وعادات المأكل والملبس والتي تحقق قصور درجات القبول والحضور المؤثر لدى الآخرين.

(٢٩) ا.د عبد الرضا ابراهيم - مصدر سبق ذكره ص ٦٢ .

### في التربية السياسية:

القرار الذي تحتاجه السلطة القضائية هو توفر "الحقيقة" والقرار الاقتصادي الصائب يحتاج أيضا توفر هذه المفردة وكذلك القرار السياسي المتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية هو بحاجة اكبر الى الحقيقة الكاملة لان الامر في القرار السياسي يتعلق بمصير الشعب كله وليس بشريحة أو نشاط محدد أو مجموعة من الافراد، ههنا يكمن جوهر التربية السياسية للسلطة المدرسية.

فبعد اعقاب الاضطرابات الطلابية في ربيع عام ١٩٦٨م التي اجتاحت اوربا والكثير من بلدان العالم الثالث كالهند والصين، ثم عرض موضوع تدريس التربية السياسية Political Education، ولايستطيع دارس العلوم الصرفة أو العلوم الانسانية تجاهل التربية السياسية أو التعرض اليها والكتابة عنها وخاصة في المجتمعات التي اتخذت من فلسفة الديمقراطية خيارا للحكم، ونستطيع ان نجسد اهم ضامين هذه التربية:

١. ايجاد مجهودات منظمة لمساعدة الافراد المتعلمين من استيعاب الواقع استيعابا موضوعيا نافذا يتيح لهم التحرك فيه لصياغته مجددا بعيدا عن طروحات التزييف والخيال.
  ٢. ايجاد منظمة عملية بمعنى فيها الاجرائية والتحديد الواضح للاساليب المعدة من قبل المعنيين بالجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتحقيق هذه التربية مع المؤسسات المتعاونة مع "السلطة المدرسية"
  ٣. تحديد الاهداف الاستراتيجية بامتلاك المتعلم وعي منظم يكون بمثابة محلل ومدقق عند استلام المعلومات لقبول ما يطابق الواقع ورفضه ما يضر به ويضر بمبادئ العملية الديمقراطية.
  ٤. التدريب المكثف والمستمر لضبط الذات.
  ٥. التدريب على فهم طبيعة الحقوق والواجبات للصحافة والاعلام<sup>(٣٠)</sup>
  ٦. التدريب على اكتساب القدرة لتكوين راي مستقبلي.
- وهذا ما يفسر عدول اغلب المتعلمين والمتدربين عن التعامل مع الصحافة المحرفة أو عدم وقوعهم في شركها التي تستوعب فقط المنتفعين والجهلة.

## الخلاصة

البناء الديمقراطي الذي لا يكتمل بسهولة، يكون اساسه الابتدائي سليماً ما اقترن بشكل مستديم بالتربية الديمقراطية والثقافة الديمقراطية لجميع الافراد المعنيين، ليس من زاوية اذابة الفرد في الجماعة بل من زاوية تحقيق الذات للفرد في اطار الجماعة وحقوق الانسان، ليساهم في ابداعاته في نمو وصيانة البناء الديمقراطي. وان اخطر ما يواجه الفرد في العملية الديمقراطية هو ذلك القهر والتشويه الفكريين المتأتية من القولية السياسية والانحياز وتخيب الحقائق والموضوعية التي تمارس من قبل بعض الاحزاب الفئوية والصحافة المنحرفة عن "حق الفرد بالاعلام الحقيقي" بسبب الضغوطات المتشعبة المحلية منها او الاقليمية والدولية الواقعة عليها الامر الذي رتب مسؤولية اضافية على المؤسسات التعليمية والتربوية لتدخل مجال الرقابة والتقويم على الاداء الاعلامي لصالح سلامة عملية البناء الديمقراطي، وهي بذلك تستحق ان تتبو مكانه "السلطة الرابعة" وتتقدم عليها في انتزاع المكانة القانونية والاعتبارية "كسلطة مدرسية" لها حضورها المؤثر في جميع القرارات والنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.